ضيّفته (ورشة نحاور) التي تقيمها (المدى)

د.كاظم حبيب: الفساد المالي والارهاب وجهان لعملة واحدة

في اطار فعالياتها الابداعية وعلى طريق اغناء واثراء التجربة وتشخيص مالنا وما علينا لبناء العراق الجديد باشاعة مناخات واجواء الحوار والانفتاح عبر تلاقح الافكار وتدارس الاشكاليات وتقديم البحوث وصولاً الى المخارج السليمة الاكثر عافية ونضجاً نظمت مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون يوم امس فعالية جديدة تعد الاولى في سلسلة برامجها التي تحمل عنوان (نحاور) لتسليط الضوء على ابرز الموضوعات والقضايا السياسية والفكرية والاقتصادية وغيرها بتضييف الاستاذ الدكتور كاظم حبيب في محاضرته الموسومة "حكومة الوحدة الوطنية.. تحولات وترسيخ" بحضور نخبة من اساتذة الجامعات العراقية والمتخصصين في الشؤون الاقتصادية فضلاً عن كتاب وباحثين واعلاميين.
وفي بداية حديثه اكد الدكتور حبيب ان ما يطرحه هو جملة من افكار اولية تحتاج الى حوار ونقاش معمق عن الواقع العراقي السياسي الراهن ومسيرة بناء حكومة وحدة وطنية واهمية تكريس الحياة الحرة والحرية الفردية والدولة المؤسسية الديمقراطية في العراق.
ان لقاء (نحاور)، مساحة حرة مفتوحة لمن يضيف فيه، ولا تتدخل المدى فيما يطرح من آراء ووجهات نظر ومناقشات، وتترك الموقف من كل ذلك وتقييمه للقراء.

الطائفية السياسية هي المقتل للنسيج الوطني العراقي

المدى/ مؤيد عبد الزهرة

مشكلات لم تحسم

تواجه البلاد جملة من المشكلات الاساسية غير المحسومة التي يجري حولها الصراع السياسي حالياً وفي السنوات القليلة القادمة، مشيراً: الى ان ابرز تلك المشكلات هي:
اولاً: الخلط بين الدولة ونظام الحكم السياسي وعدم التمييز بينهما وما ينجم عن ذلك من مشكلات تشريعية وتنفيذية اضافة الى عدم الحسم في طبيعة الدولة العراقية برغم الدستور الذي يمكن القول عنه بانه حمال اوجه عديدة.
ثانياً: غياب السياسة الاقتصادية والاجتماعية الواضحة ووجهة التطور والتنمية الاقتصادية وينعكس هذا الواقع بدوره على السياسة النقدية بكل مكوناتها السعرية والتجارية والضريبية والاستثمارية الخ باعتبارها الاداة التنفيذية للسياسة الاقتصادية وبالتالي فليست هناك استراتيجية للتنمية الاقتصادية المادية والبشرية.
ثالثا: غياب الرؤية الواضحة لدور كل من القطاع الخاص والحكومي والمختلط والقطاع الاجنبي والعلاقة بينها واهمية ذلك للموقف من اقتصاد السوق الحر او اقتصاد السوق الاجتماعي اذ ان الاخير يتناغم مع واقع وحاجات الاقتصاد والمجتمع في المرحلة الراهنة.
رابعاً: يواجه المجتمع واقعاً معقداً بسبب الاحتلال وسياساته العسكرية والامنية ورغباته في التأثير على وجهة التطور الاقتصادية في العراق والتي تعيق ممارسة سياسة اقتصادية حرة ومستقلة بما في ذلك الموقف من اقتصاد النفط الخام والتنمية الصناعية التحويلية اذ ان سياسة السوق التجارية المفتوحة تغرق العراق بالسلع المستوردة التي تمنع أي تقدم ونمو للصناعات المحلية او التنمية الزراعية الحديثة.
خامساً: لم يحسم بعد موضوع المجتمع المدني في تنامي دور العشائر العراقية التي حركها قبل ذلك صدام حسين والتي ستؤثر سلباً على المدى البعيد على بنية المجتمع المدني وتطوره ومكانة ودور حقوق الانسان وحقوق المرأة برغم فائدتها الراهنة في مواجهة الارهاب وتدخل في هذا الاطار محاولة الاحزاب الاسلامية السياسية زج المرجعيات الدينية بالنشاط السياسي ما يسيء لهما ويعيق تطور المجتمع المدني تجاه تطوره لمجتمع مدني ديمقراطي حر.

سادساً: هيمنة التيار المتطرف على الحكم اضافة الى اشكالية ضعف التيار الديمقراطي بكل مكوناته في مقابل قوة التيار القومي ووجودهما الكثيف في الحكم لا شك في ان الصراع على السلطة في العراق قد اتخذ الان بعداً جديداً وهو غير بعيد عن تأثير دول الجوار وخاصة ايران وتركيا وسوريا والخليج والسعودية اضافة الى تأثير الدول الكبرى.

ظواهر خطيرة

وبعد تعداده لمجموعة المشكلات التي لم تحسم بعد في البلاد اشار الدكتور كاظم حبيب الى ان رغم وجود هذه المجموعات الكبيرة من المشكلات يبدو العراق حالياً يعيش مخاضاً عسيراً وارهاصات اولية لرحلة جديدة تحمل معها بوادر عملية تغيير بنوية معقدة وطويلة الامد نسبياً.
واضاف: يبدو لي ان عوامل مهمة وجديدة بدات تفعل فعلها في عملية التغيير السياسية والاجتماعية الجارية اذ ان من يتابع الوضع الراهن يستطيع وضع اليد على جملة من الظواهر التي استفحل امرها واشتد فعل بعضها وتفاقمت عواقبها على المجتمع وهي:
❖ بروز المزيد من التشوه في البنية الاقتصادية وتبعية كاملة لاقتصاد النفط الخام وللمساعدات الخارجية واقتران ذلك بظواهر سلبية حادة كالبطالة المكشوفة الكبيرة والبطالة المقنعة في اجهزة الدولة والنقص البالغ في الخدمات واستمرار التضخم الذي تجلى في ارتفاع سريع ومتواصل باسعار السلع والخدمات والسكن فضلاً عن وجود سياسات اقتصادية وتجارية ونقدية غير معبرة تماماً عن حاجات المجتمع وضرورات التنمية والتشغيل وامتصاص البطالة الواسعة والمضرة بالمجتمع وتنشيط الاقتصاد الانتاجي المحلي.
❖ تنام سريع وبمعدلات عالية للفجوة الداخلية ومستوى المعيشة بين الفئات الاجتماعية الفقيرة والهامشية من جهة وبين الفئات الغنية من جهة اخرى.
❖ تشوه شديد في البنية الاجتماعية والمزيد من التدهور فيها بالمقارنة مع ما كانت عليه خلال العقود السادس والسابع والثامن من القرن العشرين.
❖ تخلف وتشوه شديدان وارتداد فعلي عميق في البنية الفكرية والثقافية للمجتمع وبروز مواطن ضعف كثيرة في دور وقدرة المثقفات والمثقفين في التأثير الايجابي المطلوب على فكر وممارسة الفرد والمجتمع لا بسبب عجزهم عن اداء هذا الدور بل بسبب العقبات السياسية التي تقف وتوضع في طريقهم.
❖ تراجع في الوعي الاجتماعي والسياسي لنسبة عالية من السكان اذ يتجلى ذلك في واقع ومجري العملية السياسية والاجتماعية والفكرية وفي كامل البنية الفوقية ومنها بتعبير اكثر ملموسية في بنية الاحزاب السياسية القائمة والفاعلة في العراق وهذا يعني بروز وعي مشوه ومزيف يتجلى في حركة وفعل الكثير من البشر والعديد من التكتلات والقوى السياسية.
❖ ضعف اداء الحكومة وتكرس الفساد المالي والاداري كنظام والذي يعبر في واقع الحال عن قبول المجتمع به وممارسته ولا شك في ان الفساد المالي والاداري والارهاب هما وجهان لعملة واحدة.
لقد ارتبط كل ذلك بالعنف الذي مارسته الدولة في فترة حكم البعث الدكتاتوري والذي انتقل الى ممارسته من قبل قوى الارهاب التي كانت كلها ولا تزال تحاول بناء دويلات داخل الدولة لتنسف الدولة من الباطن وتهيمن عليها وتتحكم بوجهة تطورها الظلامية والمشوهة.
التدخل الفظ في الشأن العراقي من جانب قوى عالمية واقليمية لها امتدادات في الحياة السياسية الداخلية ولا شك في ان قوى الاحتلال قد شاركت بدور كبير في تعقيد اللوحة السياسية العراقية واضعاف قدرة الحكومة من الناحية السياسية على انجاز مهماتها باستقلالية مطلوبة وعلينا ان نتبين بان الوضع في الشرق الاوسط خاصة العلاقات الامريكية –الايرانية والامريكية- السورية والسورية – الايرانية والامريكية- اللبنانية- السورية والعلاقات الفلسطينية – الاسرائيلية والتركية- العراقية.. الخ

كل الاحزاب الدينية لا تنشأ الا على اساس طائفي

كلها تلعب دوراً فاعلاً ومشوشاً ومؤثراً بشكل سلبي على ما يجري في العراق.
هذا الواقع المستمر منذ سنوات خمس لم يعد ممكناً فبرزت على سطح الاحداث ما يشير الى تحرك جديد ناشئ في اعماق المجتمع وفي جميع الاوساط الاجتماعية التي تضررت من مجرى الاحداث خلال الفترة المنصرمة اذ بدأنا نشاهد ما يلي:
١- تمادي تجاوزات المليشيات الطائفية المسلحة وقوى الارهاب وقوى الجريمة المنظمة بهدف بث الرعب في صفوف الشعب وسعيها لاضعاف الحكومة سياسياً واجتماعياً وعسكرياً واشاعة عدم الاستقرار كما كان يحصل في البصرة او لا يزال يحصل في مدينة الثورة والشعلة او الموصل وغيرها والتي تستقبل اليوم بالرفض من قبل فئات المجتمع.
٢- تفاقم التنافس والتفتت والصراعات ادى الى تنامي تذمر الناس منها ومن سلوكها اضافة الى دور ذلك في اضعاف الحكومة ولم يحصل التفتت في قوى الاسلام السياسي الشيعية فحسب بل وفي تحالفات قوى الاسلام السياسي السنية ايضاً مع بروز دور جديد ومهم لقوى الصحوة العشائرية التي كانت قد اصبحت في حينها رهينة لقوى الارهاب وخاصة قوى القاعدة الدموية التكفيرية والتي كانت قبل ذاك حاضنة وحامية لها.
٣- رفض المجتمع للسياسات التي تمارسها تلك القوى الارهابية بما فيها المليشيات الطائفية المسلحة والهيمنة على الشارع وفرض المحرمات وتحويل حياة الناس الى احزان ومآتم واغتصاب واختطاف وتشريد وقتل بمن فيها اتباع الديانات والمذاهب الدينية الاخرى غير الاسلامية اضافة الى عداء خاص ضد المرأة وحقوقها وحريتها الخاصة.
٤- تفاقم الوضع الاقتصادي بسبب اعاقة تنفيذ مشاريع اعادة الاعمار ومشاريع تنمية جديدة اضافة الى تفاقم رفض الناس للفساد المالي الذي شوه والحق اضراراً بالحياة الاقتصادية وخلق ارضية صالحة لاصطياد الناس البؤساء من قبل الارهابيين.
٥- بروز ايران ومعها سوريا بوجهين صارخين وجه مؤيد للحكومة علناً ووجه مناهض للوضع سراً نسبياً وتقديم اشكال الدعم لكل القوى المعادية للحكومة وتزويدها بالسلاح لانها تريد خوض معركتها ضد الولايات المتحدة في العراق لا في ايران، اضافة الى اهدافها الاخرى المعلنة وغير المعلنة.
٦- اهتزاز الارضية التي تقف عليها الحكومة من خلال الانسحابات والتجميد او التهديد بأعمال غير مشروعة لاضعافها او لاسقاطها كما ان البعض الاخر يسعى لضمان تغيير ايجابي عليها.
٧- تنامي الشعور لدى الرأي العام العالمي والاقليمي بعجز الدولة والحكومة عن تحسين الاوضاع ما ساهم في فتح الابواب على مصاريعها لمزيد من التدخل في الحياة السياسية والاجتماعية اليومية للحكومة العراقية ودعم قوى الارهاب بالسلاح والعتاد والانتحاريين واشاعة الفوضى في البلاد.
٨- تزايد الضغط الامريكي على الادارة الامريكية لسحب جزء كبير من قواتها المسلحة من العراق قبل استتباب الامن ما رفع من ضغط الادارة الامريكية على الحكومة العراقية لممارسة سياسة جديدة ازاء المليشيات المسلحة.

الحكومة ومعركة استعادة السلطة

ان هذا الواقع وضع رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي امام احد امرين بعد ان طفح الكيل وتفاقمت استباحة المجتمع:
اولاً: اما التوجه صوب تصفية مواقع القوى التي كانت وما زالت تسعى لاقامة دويلات داخل الدولة ومنع الحكومة من تنفيذ سياساتها وقراراتها، واما ثانياً: تسليم السلطة لمن يتعامل بصيغة اخرى من التدهور الذي شهدته البصرة ومدينة الثورة والشعلة والموصل وغيرها واحتمال تعريض الوضع العام الى انتكاسة امنية جديدة بعد ان تحققت بعض النجاحات الجيدة.
وكان القرار واضحاً وجريئاً، اذ كان مجازفة ولكنها مدروسة ومحسوبة العواقب برغم عدم موافقة على قرار الحكومة وقلق قوى الاحتلال من احتمال الفشل وكذلك موقف بعض قوى الائتلاف العراقي الموحد وغيرها من هذه الخطوة الضرورية والعاجلة.
كان النجاح في هذه المعركة الداخلية وهي في واقعها اقليمية ايضاً مضموناً لعدة اسباب ومنها اعتباره قرارا ينطلق من ارضية الدستور العراقي ويتعارض مع وجود قوى وميليشيات تمتلك السلاح خارج اطار الشرعية الدستورية وتمارس دوراً مضنياً ومدمراً للاقتصاد والمجتمع ومؤسسات الدولة الهشة وهو قرار تؤيده قوى سياسية كثيرة تعمل في اطار العملية السياسية وتقف الى جانب تنفيذه.
كما انه قرار ايدته القوى الاساسية في المجتمع التي عانت الامرين من المليشيات المسلحة والسياسات الطائفية والارهاب المسلط على رقابها.
فضلاً عن تأييد القوات المسلحة بعد ان تحسنت امكانياتها على مواجهة مثل هذه القوى الخارجة عن القانون كما حظي بتأييد واسع من المجتمع الدولي والامم المتحدة.
واجود ما في قرار خوض المعركة هو البدء بالمناطق التي كانت حصناً قويا للارهاب التي تتلقى الدعم من دول الجوار وبشكل خاص من ايران أي البدء بالبصرة ثم مدينة الثورة والشعلة، ثم بعد ذلك مدينة الموصل ومحافظة نينوى وهي التي قدمت انطباعاً سليماً بأن رئيس الوزراء لم ينطلق ويتصرف بذهنية طائفية كما تغلب على خشيته السابقة التي حدت من قدرته على نزع اسلحة المليشيات اضافة الى ضعف امكانيات القوى المسلحة قبل ذاك. وقد كشفت عمليات البصرة عن مواطن ضعف جدية في القوات المسلحة العراقية والتي بدأت الحكومة بمعالجتها كما ان قرار اعادة جمهرة كبيرة من الضباط السابقين الى الخدمة سيعزز من نهج الوحدة الوطنية والانتصار على المليشيات الطائفية المسلحة.

لتعزيز النجاح وبناء دولة القانون

ان كل هذا يتطلب الان تعزيزه بمجموعة من السياسات العقلانية المترابطة التي يمكن للسيد المالكي تنفيذها لتوطيد الامن والاستقرار والسلام الاجتماعي في البلاد ابرزها:
تسريع عملية بناء حكومة الوحدة الوطنية وفق اسس اكثر عقلانية مما جرى قبل ذاك والاخذ بنظر الاعتبار جميع القوى التي يمكن اشراكها لا في العملية السياسية بشكل عام فحسب بل وادخالها في بنية الحكومة ايضاً مع امكانية وضرورة تقليص حجم التوزيع السابق للوزارات لصالح مشاركة قوى اخرى في الحكومة لتعبر عن الوحدة الوطنية المنشودة وابعاد من لا يقبل التخلي عن ممارسة العنف والسلاح اضافة الى ضرورة الاخذ بالجانب المهني لصالح انجاز مهمات الحكومة القادمة، واصدار قرار بمنع حمل وامتلاك جميع انواع الاسلحة دون استثناء ورفض بقاء أي نوع من الاسلحة في ايدي السكان ويحصر حمل السلاح في ايدي تلك القوى المرتبطة بالحكومة وفق قرارات تصدر عن الحكومة او من يمنح اجازة خاصة لحمل السلاح والعمل على وضع اجراءات لانعاش المناطق المدمرة بسبب سياسات تلك القوى واطلاق حملة توعية واسعة ضد العنف واستخدام السلاح والقبول بالتداول الديمقراطي للسلطة وكذلك تسريع عملية دراسة ملفات المعتقلين والمسجونين واطلاق سراح من لا تثبت عليه أي تهمة تسببت في موت العراقيات والعراقيين كما يفترض ان يعامل المعتقل والمسجون وفق لائحة حقوق الانسان وبعيداً عما حدث في ابي غريب او ضرب المعتقلين عند الاعتقال كما كان يحصل في زمن الدكتاتورية الصدامية.
والاتجاه الى تسريع اصدار القوانين الضرورية وتنشيط مجلس النواب واستمرار عمله دون انقطاع الى ان ينتهي من مناقشة واقرار تلك القوانين.
وايضا تامين البدء بالتنمية الاقتصادية باتجاهات ثلاثة: أ- تشجيع اقامة مشاريع صغيرة لاغراض استيعاب البطالة الراهنة وتوفير لقمة عيش كريمة للعاطلين عن العمل حالياً كما يمكنها ان توفر الخدمات الضرورية الاساسية للناس وب) تشجيع اقامة مشاريع متوسطة تمارس نفس الهدف ولكنها توفر البنية التحتية الضرورية للاستثمارات الخاصة والحكومية المحلية والاجنبية وج) اقامة مشاريع ذات مدى بعيد وذات اهداف استراتيجية ولابد من انتهاج سياسة منح قروض مالية بدون فائدة لتشجيع النشاط الانتاجي الصغير والمتوسط في هذه الفترة بهدف زيادة الانتاج والتشغيل في ان ولابد من ممارسة سياسة تجارية جديدة لا تتعارض مع نهج تطوير العملية الانتاجية في العراق سواء اكان ذلك في القطاعات الصناعية ام الزراعية ام الحرفية.
الى جانب هذا كله يمكن العمل على وضع سياسة مالية ونقدية جديدة تصاحب التحولات السياسية المتوقعة في العراق وتساهم في الحد من انواع التضخم التي يعانيها الاقتصاد العراقي حالياً والذي يتجلى في ارتفاع متسارع في الاسعار الذي يلتهم الكثير من تلك الزيادات التي تحققت في الاجور والرواتب والتي تثير التذمر ضد سياسات الحكومة وتصبح بؤرا لنشاط مناهض لسياسات الحكومة.
وتشكيل لجان اضافية من القضاء العراقي من اجل تسريع دراسة قضايا الفساد المالي والاداري اضافة الى لجان اخرى لدراسة المشكلات المعلقة سواء تلك التي ترتبط بمنازعات الملكية او عودة الكرد الفيلية او بقية المهجرين والمهاجرين.. الخ
وايضاً معالجة القضايا المعلقة بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان العراق وفق الدستور وبعيداً عن الاساءة او التشهير او التهديد والعمل بهدوء وعقلانية لتحقيق المصالح المشتركة اضافة الى الالتزام بالدستور والمادة ١٤٠ لمعالجة مشكلة كركوك والمناطق الاخرى المختلف عليها.
واخيراً لا اخراً خوض المفاوضات مع الولايات المتحدة الامريكية حول الاتفاقية المطلوب عقدها معها من خلال ممارسة نهج الشفافية والصراحة والجراة في اتخاذ القرارات وفي عرضها على الشعب للاستنارة بمواقفه مع رفض تدخل دول الجوار والارهاب في اعاقة هذه المفاوضات او التأثير عليها.
من المفروض اعتبار هذه القضايا حزمة سياسية اقتصادية واجتماعية وامنية وعسكرية واحدة لا تتجزأ اضافة الى قضايا اخرى بما فيها صدور قانون ينظم الحياة الحزبية والسياسية بما يساعد على ارساء دعائم دولة القانون والحقوق الديمقراطية والحريات الفردية في دولة يفترض ان تسود فيها قاعدة "الدين لله والوطن للجميع"

المتغيرات والمطلوب

بعدها اكد الدكتور حبيب ان هذه المتغيرات ستضعنا أمام وضع جديد وقال لا شك في اننا سنكون امام وضع جديد فكيف سيتم التعامل معه؟
واجاب موضحاً.
ان بعض القوى السياسية في التيار الاسلامي السياسي العراقي الشيعي وكذلك في التيار السني كما في مواقف حارث الضاري على سبيل المثال لا الحصر ستسعى الى ايقاف الاندفاع ضد القوى الخارجة عن القانون ومواصلة نزع سلاح تلك المليشيات واعتقال المجرمين منهم.
ولهذا يفترض ان تبادر القوى الديمقراطية واللبرالية الى الاستفادة العقلانية من التحول الجاري في وعي الكثير من فئات المجتمع ومواقفها لصالح تكريس الحرية الفردية والديمقراطية وتعبئة القوى مع قوى الاسلام السياسي المعتدلة والمدنية لصالح بناء دولة القانون الديمقراطية ولكن هذه الوجهة لا تزال ضعيفة بسبب ضعف وتشتت القوى الديمقراطية واللبرالية وعجزها عن ادراك المصاعب التي ستواجهها ان لم تعالج الامور بحكمة وتتحرى عن قواسم مشتركة في ما بينها بعيداً عن الشعور بالتعالي ازاء الاخر لدى الاحساس بان اغلب او كلا من هذه القوى لا يزال عاجزاً عن التميز بالتواضع والمسؤولية ازاء مستقبل العراق ومن يريد للعراق الحرية ودولة القانون عليه ان يسعى لوضع قواسم مشتركة تتسع لقوى كثيرة في هذا التيار اوسع من مشروع "مدنيون" على اهميته وارحب في استقبال المزيد من القوى مهما كانت صغيرة اذ سيعبر عن واقع استثنائي يعيش فيه الشعب حالياً.
ودعا حبيب التيار الديمقراطي اللبرالي الى اعارة انتباه شديد لعدة قضايا جوهرية وهي: الاهتمام بمشكلات ومصالح الناس الفقراء والمعوزين والفئات الكادحة والمنتجة وتجسيدها بشعارات عملية وقابلة للتحقيق ومقترنة بشعارات وطنية.
والاهتمام بالشبيبة التي تشكل مصدر قوة وحيوية للنضال في سبيل دولة مدنية ديمقراطية اتحادية حرة ومستقلة.
وايلاء الاهتمام بالنساء وحريتهن ومساواتهن بالرجل وتعبئتهن للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية وفي مؤسسات الدولة وكذلك الاهتمام المناسب بالحياة الثقافية وبالمثقفات والمثقفين الذين نتطلع الى تنامي دورهم وتأثيرهم على حركة واتجاهات تطور المجتمع وازالة العوائق التي توضع في طريق تنامي دورهم وتأثيرهم الى جانب العمل الجاد وبدأب لا يعرف الكلل من اجل مكافحة الطائفية السياسية والشوفينية في مؤسسات الدولة والمجتمع اذ انها العلل التي تقصم ظهر المجتمع وتفتت نسيجه الوطني وكذلك العمل من اجل احترام جميع الاديان والمذاهب والفكر الحر.
واكد ان تحقيق المسيرة الناجحة لصالح الشعب العراقي بكل قومياته واتباع دياناته ومذاهبه واتجاهاته الفكرية الديمقراطية يتطلب حسم الموقف من القضايا الشائكة التي جاءت في مقدمة الافكار التي طرحتها في هذا اللقاء والامل عندها سيكون كبيراً في ان يلعب التيار الديمقراطي واللبرالي دوراً مهماً في حياة الشعب ومستقبل العراق الجديد.
وفي ختام حديثه قال: اقدم شكري الجزيل لمؤسسة المدى على دعوتها لي لتقديم هذه الافكار للمناقشة مع هذه الجمهرة الطيبة والمثقفة لابد لي من الاشارة الى ان المهرجان الثقافي او اسبوع المدى الثقافي في بغداد الذي احرز نجاحاً كبيراً وكان نقطة جذب حيوية لعدد كبير من الشابات والشباب سواء في حفلة الافتتاح ام معرض الكتاب القيم ام الفعاليات الفنية المتنوعة ام المسرحيات ام تكريم الادباء والفنانين قد احتل اهمية كبيرة وستزداد اهميته في السنوات القادمة. يتمنى الانسان ان يزداد عدد المؤسسات التي يمكنها ان تقدم ما قدمته مؤسسة المدى للثقافة والمثقفات والمثقفين في بغداد او قبل ذاك في دمشق واربيل ولسنوات عدة.
وبعد انهاء محاضرته عقب العديد من المتحدثين بجملة من التساؤلات عن الوضع السياسي الراهن وخطوات الحكومة واجراءاتها والمطلوب بدقة لتحقيق عملية النهوض وبناء العراق الجديد وقد تساءل الدكتور كاظم المقدادي قائلاً ما يهمنا ان نعرف ان المالكي كان رجل حزب الدعوة فاصبح رجل صولة والان يبدو او هكذا يراد له ان يكون رجل دولة وقال يا ترى كيف يكون رجل دولة اذا لم يحسم شكل الدولة اصلاً حيث منذ سقوط النظام السابق حتى الان لم نر لها شكلاً فهي غائبة ومغيبة.
وقال الاستاذ باسم جميل اين العلة في القيادة ام قلة الوعي عند الجماهير؟ وتطرق الى دور الاحتلال والى النهج الاقتصادي الراهن.
فيما تساءل عبد الستار السوداني عن السياسة الاقتصادية وهل تلبي حاجة البلد في ظل العولمة الان؟.
وتطرق الدكتور صالح ياسر الى مشروع بريمر ونظام المحاصصة والمجتمع المدني والوعي الجماهيري المطلوب فضلاً عن دور التيار الديمقراطي كما تناول الاتفاقية العراقية الامريكية.

حركة (مدنيون) جيدة لكنها ليست كافية